



الدفع مقابل العمل: التكلفة العالية لرسم التوظيف

في كل عام، يلجأ الملايين من العمّال إلى وسطاء تشغيل العمالة— سواء كانوا شركات أو وكلاء أو سماسرة يعملون في جلب وتشغيل العمالة، أو يسمحون بأن يتواصل معهم أولئك الوسطاء— الذين يعملون على تيسير حركة اليد العاملة لتلبية الطلب العالمي. ففي حين تدفع العولة الأسواق بصورة متزايدة نحو العمل التعاقدى المؤقت أو الموسمي الذي يعتمد على مرونة وحرية تنقل اليد العاملة، فإن أهمية قطاع التوظيف تنمو وتتزايد.

يعمل وسطاء تشغيل العمالة كجسر بين العمّال وأصحاب العمل، ويمكنهم، في أفضل حالاتهم، أن يقدموا إرشادات مفيدة ويساعدوا في إلحاق العمّال بالوظائف المناسبة لهم، وفي ترتيب الحصول على التأشيرات، وإعداد الوثائق، وإجراء الفحوصات الطبية، وتنظيم برامج الإرشاد والتكيف قبل المغادرة، والتدريب، وإجراءات السفر. وقد يتراوح وضع هؤلاء الوسطاء من وضع مرخص وشعري إلى وضع غير رسمي وغير منظم، وعلى نحو متزايد، قد يكون إجرامياً.

وتعترف منظمة العمل الدولية بالدور الهام للتوظيف في عالم أصبح متصلاً ببعضه بشكل كامل، ولكنها تحذر من استخدامه بطرق تضر بالعمّال:

ينبغي أن يستجيب التوظيف للاحتياجات القائمة في سوق العمل، وألا يُستخدم كوسيلة لتهجير أو تقليل القوى العاملة القائمة، أو خفض معايير العمل، أو الأجور، أو الحط من ظروف العمل، أو تقييد العمل اللائق.

وفي جميع أنحاء العالم، أفاد العمّال والناصرين لحقوق العمّال بأن جهات التوظيف التي تنتهج نهجاً غير أخلاقي غالباً ما تستخدم ممارسات مضللة واحتيالية للاستفادة من العمّال، ولا سيما أولئك الذين لا يستطيعون الحصول على معلومات عن فرص العمل وعن حقوقهم. وفي كثير من الحالات، يفتقر العمّال أيضاً إلى سبل الإنصاف والتعويض عندما يتعرضون للاستغلال.

تستخدم جهات التوظيف غير الأمانة والأقل شفافية مجموعة متنوعة من الممارسات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تقييد ظروف العمل اللائق: فهي تضلل العمّال بشأن ظروف وطبيعة العمل، وتشارك في تبديل العقود، ومصادرة أو تدمير وثائق هوية العمال لمنعهم من المغادرة. وإحدى الممارسات الشائعة الأخرى فرض رسوم على العمّال للحصول على فرص العمل أو تغطية تكاليف التوظيف تُعد نموذجاً سائداً للتوظيف في معظم أنحاء العالم يسهم في تسهيل الجرائم مثل الفساد والرشوة ويعرض العمال لخطر الاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

رسوم التوظيف المدفوع الأجر

في كثير من الحالات، يقترض العمّال ذوا الأجور المنخفضة مبالغ كبيرة من المال لتغطية تكاليف رسوم التوظيف، التي يمكن أن تصل إلى ما يتراوح من عدة مئات إلى عشرات الآلاف من الدولارات. وقد يضطر العمال، الذين يُخدعون بوعود الأجور المرتفعة، إلى اقتراض الأموال من العائلة أو من المقرضين الجشعين، أو يرهنون منازلهم أو أراض يملكونها، معتقدين أنهم يستطيعون سداد ديونهم بسهولة عندما يحصلون على عمل. وهذه الرسوم، التي يمكن أن تقترب أيضاً بمعدلات فائدة جائرة وياهظة، تعني أن العمال يقضون فترة من الزمن وأحياناً سنوات يعملون حصراً لسداد ما يدينون به.

وعندما يضطر العمّال إلى دفع رسوم توظيف، فإنهم يصبحون عرضة لمجموعة متنوعة من التجاوزات، بما في ذلك استعباد المدين، وهو شكل من أشكال الاتجار بالبشر يُجبر فيه الأفراد على التخلي عملياً عن رواتبهم بالكامل حتى يتم تسديد ديونهم. ويشعر الأفراد الذين يحملون ديوناً يجب تسديدها بأجورهم بالتردد في تقديم شكوى إلى صاحب العمل أو جهات تنفيذ القانون، أو في ترك الوظيفة. وقد يتحمل العمال ظروف عمل تعسفية خوفاً من فقدان وظيفتهم والتخلف عن سداد ديونهم. وفي كثير من الحالات، يؤدي الدين غير المدفوع إلى تهديدات لأفراد الأسرة أو فقدان ممتلكات الأسرة، ما يزيد من الضغط على العمال للبقاء في ظل ظروف استغلالية.

تنفيذ سياسات الحكومة وسياسات القطاع الخاص

في الوقت الراهن، يُعد "قطاع التوظيف" المحدد بشكل فضفاض مهياً لظهور وانتشار ظروف الاستغلال. فالقوانين القائمة كثيراً ما تفشل في إسناد أي مسؤولية إلى وكلاء التوظيف لحماية العمال، ومن ناحيتها لا تقوم الحكومات بمراقبة ومتابعة وكلاء التوظيف بشكل فعال أو تطالب بالإصلاح عندما يستخدم وكلاء التوظيف ممارسات احتيالية لاستغلال العمال. وفي البلدان التي تحظر فيها رسوم التوظيف، لا تقوم الحكومات في كثير من الأحيان بتطبيق مثل هذا الحظر.

وفي كثير من الحالات، قد يكون من الصعب إثبات أن وسطاء تشغيل العمالة أو وكالات التوظيف كانوا على دراية أو وعي بالظروف الاستغلالية التي انتهى العامل إليها في نهاية المطاف، وحتى لو لم يسهموا عن علم في مخطط للاتجار بالبشر، فإن أفعالهم يمكن أن تسهم إسهامًا كبيرًا في إلحاق المخاطر بالعامل. ولأن محاسبة المتعاملين جنائيًا أمر يمثل تحديًا، فإن تطبيق اللوائح المتعلقة بممارسات التوظيف التعسفية يكتسب أهمية أكبر.

بالنسبة للعديد من الشركات التجارية، يعد استخدام شركات التوظيف ضرورة، ولذلك ينبغي معاملتها على أنها مثل أي تكلفة تشغيلية، ولكن استخدام أساليب التوظيف التي تمرر هذه التكاليف في نهاية المطاف إلى العمال هو أمر محفوف وغير قابل للاستمرار. ينبغي أن يتحمل جميع أصحاب العمل، بمن فيهم أولئك الذين يتعاقدون مع الحكومات، تكاليف ومسؤولية استخدام شركات التوظيف، وأن يدعموا ويعملوا عن كثب مع وكلاء التوظيف المرخص لهم لحظر ممارسات التوظيف غير الأخلاقية. وينبغي أن يكون أرباب العمل على استعداد لدفع تكاليف أعلى للوكالات التي تنفذ بفعالية تدابير لمنع الاستغلال، وينبغي للحكومات أن تعزز السياسات التي تحمي العمال، وتطبق لوائح العمل، وتحاكم المجرمين الذين يستغلون عن علم ضعف العمال وسهولة تعرضهم للمخاطر.

في السنوات الأخيرة، كان هناك توافق متزايد في الآراء على أنه ينبغي على كل من الحكومات والقطاع الخاص، على امتداد سلاسل التوريد الخاصة بهما، أن يحظرا ممارسة فرض رسوم توظيف على العمال:

« في العام 2016، تفاوض ممثلو العمال وأصحاب العمل والحكومة في منظمة العمل الدولية واعتمدوا مبادئ عامة وتوجيهات عملية للتوظيف العادل غير ملزمة. وخصّصت منظمة العمل الدولية الحكومات بأنها تتحمل المسؤولية النهائية عن النهوض بالتوظيف العادل، وأدرجت المبدأ القائل بأنه «لا ينبغي تحميل العمال أو الباحثين عن عمل أي رسوم توظيف أو تكاليف ذات صلة، بطريقة مباشرة أو تحميلها لهم بأي طريقة أخرى».

« في العام 2011، تضمّنت مبادئ دكا للهجرة بكرامة في مبدئها الأول بأنه لا ينبغي فرض رسوم على العمال المهاجرين.

« تحظر لائحة الاستحواذ الفيدرالية للولايات المتحدة للعام 2015، التي تضع حدًا للاتجار بالأشخاص، على متعهدي الخدمات الحكومية فرض رسوم توظيف على العمال، بالإضافة إلى ممارسات التوظيف المضللة والاحتياالية الأخرى.

« تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتطوير النظام الدولي لنزاهة التوظيف (IRIS) لتوفير منصة للتصدي للتوظيف الجائر. ويستند الاعتماد بالبرنامج على التزام شركات التوظيف بمبادئ معينة، يتضمن أحدها حظر فرض رسوم على الباحثين عن عمل.

« اعتمد منتدى السلع الاستهلاكية، وهو شبكة عالمية تضم أكثر من 400 من تجار التجزئة والمصنعين ومقدمي الخدمات الذين يمثلون نحو 3,5 تريليون دولار من المبيعات، سياسة في العام 2016 تنص على أن يتحمل صاحب العمل تكلفة التوظيف وليس العامل.

« مجموعة القيادة للتوظيف المسؤول، التي ينظم اجتماعاتها معهد حقوق الإنسان والأعمال التجارية، هي مجموعة من الشركات الكبرى التي تعمل جنبًا إلى جنب مع الخبراء لمعالجة قضية دفع رسوم التوظيف من قبل العمال. وتستند المبادرة التي أطلقت في العام 2016 على مبدأ «صاحب العمل يدفع» الذي ينص على أنه «ما من عامل يجب أن يدفع مقابل الحصول على وظيفة. فصاحب العمل وليس العامل هو من يجب أن يتحمل تكاليف التوظيف.» والهدف الذي تتبناه المجموعة هو القضاء على الرسوم المفروضة على العامل المدفوع الأجر على مدى العقد القادم.

إن الحصول على فرص اقتصادية عادلة هو أمر بالغ الأهمية، ليس فقط لتيسير معيشة العمال ولكن أيضًا لمنع الاتجار بالبشر. ووسطاء تشغيل العمالة يمكنهم أن يساعدوا في ربط العمال بأرباب العمل، وينبغي تعويضهم مقابل قيامهم بهذا العمل. غير أن العمال غالبًا ما يضطرون إلى تحمل تكاليف توظيفهم، ما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال. وبإمكان الحكومات والقطاع الخاص اتخاذ إجراءات للقضاء على هذه الممارسة، وباتخاذ هذه الإجراءات فإنهم يساعدون على إنشاء سلاسل توريد خالية من الاتجار بالبشر.